جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

إدارة المخاطر في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الوكالة رقم 544 ولاية تيسمسيلت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين:

- عيادي محمد أمين
- شعشوع عبد العزيز

اشراف الاستاذة:

مليانـي فتيحة

السنة الجامعية: 2020/2019

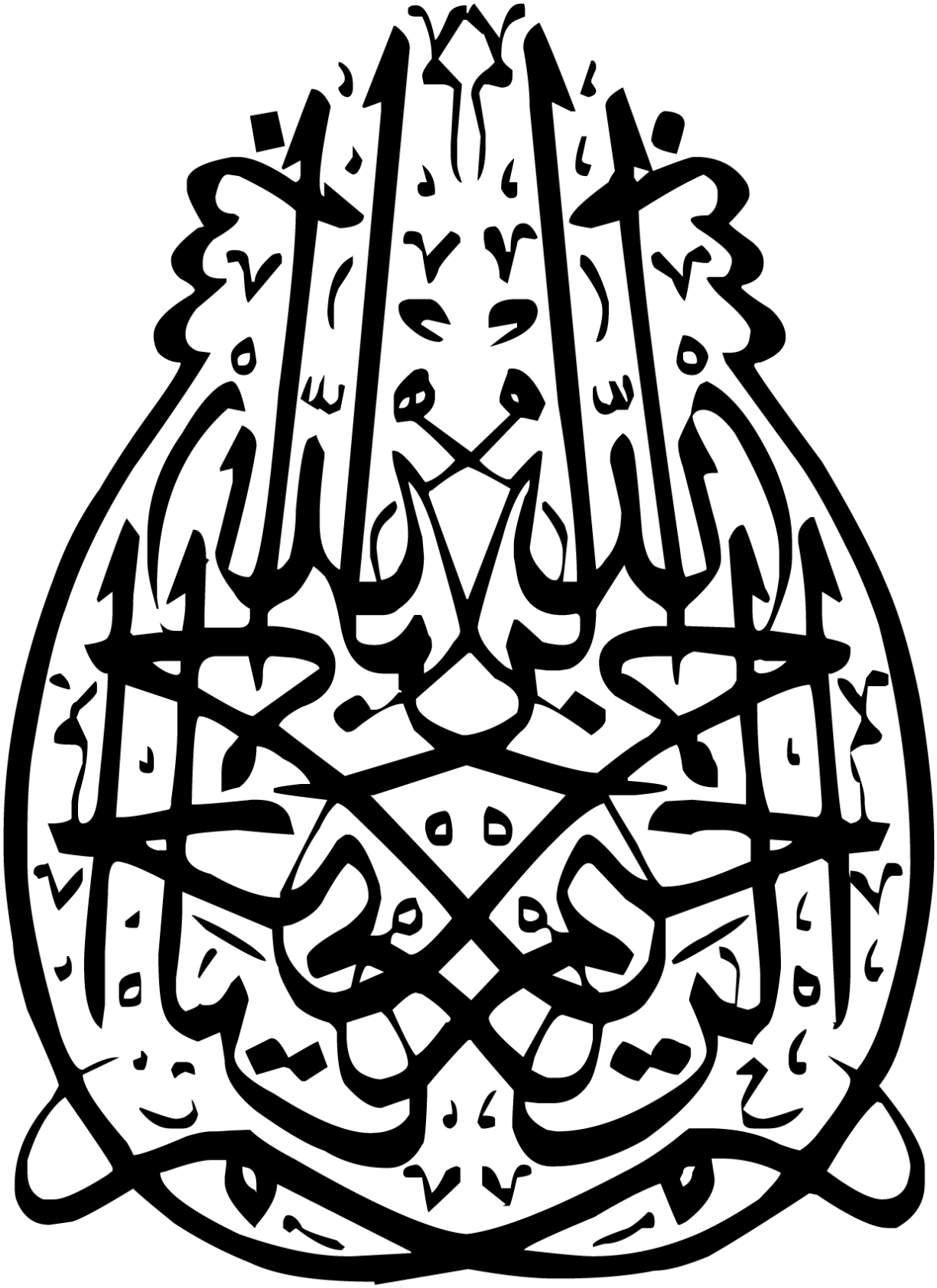

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا الى من لهما الفضل في اكتساب كل حرف تعلمته
الى الوالدين الكريمين حفظهما الله
الى الاخوة و الاخوات
الى جميع الزملاء و الزميلات في دفعة ماستر اكاديمي
تخصص مالية نقود و بنوك لسنة 2020
الذين كان لي شرف الدراسة الى جانبهم
الى كل من بذلوا قصارى جهدهم لايصال امانتهم العلمية
اساتذتنا الكرام
الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع
الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

أمين / عزيز

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه و تعالى ونحمده على فضله ان ألهمنا الصبر و المثابرة
لإتمام هذا العمل المتواضع و وفقنا للوصول إلى هذه المرتبة

و اعترافا بالود و حفظا للجميل نتقدم بجزيل الشكر و بأسمى عبارات التقدير
و الاحترام لزميلتي و الأستاذة المشرفة على هذه الدراسة
الدكتورة " ملياني فتيحة " على توجيهاتها طيلة فترة انجاز المذكرة

كما نتقدم بالشكر لجميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة المشوار الأكاديمي
بطوريه الأول و الثاني
إلى كل من ساعدنا من موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية
بالوكالة رقم 544 بولاية تسمسيلت
و إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

الملخص:

تعتبر البنوك الممول الرئيسي للاقتصاد و عليه فان لدراسة ادارة المخاطر في البنوك التجارية اهمية بالغة نظرا للمخاطر التي ترافق العمل المصرفي و التي تتطلب ادوات و مؤشرات لاتخاذ القرارات ، بالرغم من حجم السيولة المرتفعة للبنوك العمومية كما هو الحال ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الا انه يعتمد في عملية التمويل على ضمانات عينية و مالية لتجنب المخاطر ، و من خلال الدراسة اتضح ان الوكالة لا تتعرض لمخاطر السيولة الا في حالة ازمة عامة تمس الاقتصاد ، و ذلك لاتباعها اساليب و تقنيات ناجحة في ادارتها للمخاطر من خلال القواعد الموضوعة من قبل البنك المركزي .

الكلمات المفتاحية: الخطر ، ادارة المخاطر ، البنوك التجارية ، السيولة المصرفية ، خطر السيولة .

Résumé :

Les banques sont considérées comme les principaux financiers de l'économie, et donc l'étude de la gestion des risques dans les banques commerciales est d'une grande importance en raison des risques qui accompagnent les banques, qui nécessitent des outils et des indicateurs pour la prise de décision, malgré le volume élevé de liquidité des banques publiques, comme c'est le cas à la Banque pour l'agriculture et le développement rural, mais elle adopte Dans le processus de financement des garanties en nature et financières pour éviter les risques, et grâce à l'étude, il est apparu clairement que l'agence n'est pas exposée aux risques de liquidité sauf en cas de crise générale affectant l'économie, et cela en raison de ses méthodes et techniques efficaces de gestion des risques selon les règles fixées par la Banque centrale.

Mots clés : risque, gestion des risques, banque commerciale, liquidité bancaire, risque de liquidité.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر	6
المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية ولجنة بازل للرقابة المصرفية	11
المبحث الثالث: الدراسات السابقة لموضوع إدارة المخاطر	19
خلاصة	21
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	23
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	24
المبحث الثاني: أهم القروض الممنوحة ومخاطرها وإجراءات مواجهة هذه المخاطر	30
المبحث الثالث: دراسة الحالة التطبيقية بالنسبة لخطر السيولة	35
خلاصة	43
خاتمة	45
قائمة المراجع	48
الملاحق	52-51

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	الأوزان الترجيحية لعناصر داخل الميزانية	16
02	مراحل تنفيذ مقررات لجنة بازل 03	18
03	ميزانية مبسطة للبنك التجاري	36

قائمة الاشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المخاطر البنكية	08
02	أساليب و تقنيات إدارة المخاطر	10
03	الهيكل التنظيمي للوكالة المركزية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	27

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	تفويض إلتزام أو مشاركة AUTORISATION D'ENGAGEMENT	**51**
02	اتفاق الائتمان CONVENTION DE PRET	**52**

مقدمة

- **توطئة:**

من منظور أن البنوك من المنشآت المالية الحيوية ضمن الإطار الاقتصادي حيث تلعب دورا رياديا و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصره الائتمانية و النقدية حيث تساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما يتطلب تقوية هذه المنشآت لزيادة فعاليتها و العمل على تحقيق أهدافها و استراتيجياتها ضمن إطار بيئة مالية و مصرفية تنافسية ، من خلال اعتماد إستراتيجية التميز المصرفي و التنافس على أساس نوعية و طبيعة الخدمة لجذب اكبر ما يمكن من المتعاملين معها و ذلك لضمان البقاء و النمو و الاستمرار و العمل على الرقي بالمستوى الخدماتي للبنوك ، فنجاح النظام الاقتصادي أصبح مرهونا بمدى فعالية و نجاعة الجهاز المصرفي للدولة و قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية و كذا قدرته على تجميع فوائض دخول القطاعات إضافة الى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصالح الحديثة تتنافس على توفيرها للمؤسسات .

و بالرغم من أن عملية الإقراض هي الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك إلا أنها معرضة لعدة مخاطر تعرقل الوصول إلى الأهداف التي وجدت لأجلها و هي الربحية ، كما ان هذه القروض التي توفرها البنوك لا تمنحها إلا وفقا للمنهجية المتبعة من اتخاذ قرار التمويل بالنسبة للبنك ، فالبنك ووفقا لسياسته الاقراضيـــــة يتخذ احتياطـــاته و ذلك بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالملف المقدم من طرف المقترض ، حيث تعد مشكلة الموائمة بين السيولة و الربحية و الأمان من اعقد المشاكل التي تواجه الإدارة المصرفية خاصة انها تحتاج الى كميات كبيرة من السيولة لمواجهة التزاماتها النقدية و بشكل مستمر فمجمل الأنظمة البنكية تلازمها المخاطر و ليس عمليـــة الاقراض فقط و ذلك ما دفع الى البحث عن اليات تمكنه من ادارة هذه المخاطر و تخفيف اثارها .

- **طرح اشكالية البحث**

كيف يمكن للبنوك التجارية ادارة المخاطر المحيطة بمجمل نشاطاتها ؟

و تتفرع هذه الاشكالية لإبراز اهم جوانب الدراسة الى عدد من الاسئلة الثانوية :

1. فيما تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك و كيفية ادارتها ؟
2. ما دور توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في ادارة مخاطر البنوك التجارية ؟
3. ماهي الطرق التي يعتمدها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في التحكم و ادارة خطر السيولة ؟

- **فرضيات البحث :**

1- يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر نتيجة نشاطه منها ما هي متصلة به و منها ما هي متصلة بالبيئة الموجود فيها حيث تتم ادارة هذه المخاطر وفق مجموعة من الاجراءات و التقنيات لتقليل هذه المخاطر.

2- تعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية احد اهم الهيئات التي وضعت مقررات موحدة تحكم و تسير المخاطر التي يتعرض لها البنك .

3- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بادارة خطر السيولة بالاعتماد على قواعد الحذر المتبعة و المقررة من طرف البنك المركزي .

- **مبررات اختيار الموضوع :**

تتمثل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي :

- الرغبة الشخصية في مواصلة البحث في نفس موضوع التخرج لشهادة ليسانس .
- تزايد اهمية ادارة المخاطر في البنوك التجارية بعد الازمة العالمية سنة 2008 .
- معرفة واقع البنوك الجزائرية في مجال ادارة المخاطر .

- **اهداف و اهمية البحث :**

نهدف من خلال تناولنا لهذا الموضوع إلى تحقيق الاهداف التالية :

1- عرض الاطار الفكري و النظري لمفهوم المخاطرة و تصليط الضوء على جانب ادارة المخاطر داخل البنك و اهميته لتحقيق الاستقرار و استمرارية نشاط البنك

2- عرض الجوانب الحديثة لادارة المخاطر وفقا لما جاءت به متطلبات لجنة بازل .

3- التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمختلف خطوات و مراحل ادارة المخاطر .

و تكمن اهمية الموضوع في النقاط التالية :

1- ادراك حقيقة ان الخطر لا ينفصل عن النشاطات التي يقدمها البنك و كذلك تعدد هذه المخاطر و تنوعها

2- الاهتمام بعملية ادارة المخاطر المصرفية و تطويرها من اهم السبل لتعظيم عوائد و ربحية البنوك .

3- العمل على خلق ادارة مخاطر فعالة بالبنوك الجزائرية تمكنها من تجنب و التحكم في المخاطر التي تتعرض لها .

- **حدود البحث :**

بالنسبة للحدود المكانية فكانت ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و كالة تيسمسيلت حيث اجريت هذه الدراسة داخل المؤسسة للتعرف على مدى استعداد البنوك لمواجهة المخاطر و ادارتها اما الحدود الزمنية فتمثلت في تحليل المعطيات خلال فترة التربص .

- **منهج البحث :**

من اجل دراسة الاشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الجانب الوصفي في الجانب النظري من تعريفات و مبادئ و خطوات و غيرها و على المنهج التحليلي فيما يخص تحليل المعطيات في دراسة الحالة .

- **صعوبات البحث :**

- عدم تخصيص وقت لاستقبال الباحثين من اجل التربص و وضع مؤطر خاص بهم
- عدم منح المعلومات الكافية و الوثائق اللازمة للسرية .
- تزامن فترة التربص مع جائحة كورونا .

- **هيكل البحث :**

تم تقسيم خطة العمل لموضوع الدراسة الى فصلين الاول نظري و الثاني تطبيقي كما يلي :

الفصل الاول : حمل عنوان الاطار المفاهيمي مقسم الى ثلاث مباحث حاولنا من خلاله اعطاء نظرة عن البنوك التجارية و كذا تطور المخاطر و اهم المخـــــاطر التي يتعرض لها البنك اضافـــة الى سبل و اساليب ادارة هذه المخاطر مع التطرق الى مقررات لجنة بازل و الدور الذي تلعبه في عملية ادارة المخاطر عن طريق التوصيات التي تقرها .

الفصل الثاني : حاولنا اسقاط اهم ما جاء في الدراسة النظرية عن طريق حالة تطبيقية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت وكالة 544 من خلال ابراز اهم المخاطر التي يواجهها هذا البنك و الاجراءات المتخذة لمواجهتها و كذا كيفية دراسة الملفات لاتخاذ قرار المنح و الاليات المتبعة من قبل البنك لمواجهة خطر السيولة المصرفية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

تمهيد:

تحتل البنوك منذ فترة طويلة اهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتتزايد اهميتها مع التطورات التي تطرأ على اقتصاديات الدول، حيث يعتمد البنك في نشاطه على جمع الاموال من الجمهور او من عامة الناس في شكل ودائع ويقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق منح القروض والقيام بعمليات مالية اخرى، ومن خلال قيام البنك بهذه العمليات فانه يتعرض للعديد من المخاطر التي تأثر على عملياته وبالتالي على ربحته، لذلك فان البنوك تعمل جاهدة على تطوير ادائها في ادارة المخاطر من خلال اتخاذ القرار السليم في منح القروض

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الاول: ماهية ادارة المخاطر.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

المبحث الاول: ماهية ادارة المخاطر.

تعتبر المخاطر بكل انواعها جزءا لا يتجزأ من نشاط البنوك كما لها تأثير مباشر في ادائها وفي هذا المبحث سوف نتعرض اولا الى مفهوم وانواع المخاطر البنكية، ثانيا الى اهمية واهداف ادارة المخاطر واخيرا الى خطوات ادارة المخاطر.

المطلب الاول: مفهوم وانواع المخاطر البنكية.

1- مفهوم المخاطر البنكية وادارة المخاطر.

1-1 مفهوم المخاطر البنكية.

يمكن كخطوة اولى ان نقدم توضيح لكلمة الخطر حيث تجدر الاشارة بان الخطر يدعى احيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية danger – risque حيث يعرف الخطر اصطلاحا على انه هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون هذا الاخير اما تدهور او خسارة[1] كما عرف Joël bessis المخاطر بانها تمثل الاثار غي المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد و ان قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الامور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية[2]

اما تعريف المخاطر البنكية فهي تعرف بانها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها. او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة، اي ان الخطر البنكي مرتبط باحتمال مستقبلي لتعرض البنك لخسائر غير متوقعة ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها مما يعرضه لفقد جزء من اصوله.

كما يعرف سمير الخطيب المخاطر البنكية باحتمال حدوث ظروف يمكن ان تؤثر على تحقيق اهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على اهداف المنظمة ودرجة حدوثها[3]

[1]–محاضرات في إدارة المحاضر المصرفية http://www.univ.bouira.dz.2014p60(universitésdebouira)

[2]-Joël Bessis. Risk Management in Banking. TohnWiley& sons (Id 2009 p5).

[3]–سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار المعارف، مصر 2005، ص23.

2-1 تعريف ادارة المخاطر البنكية: توجد العديد من التعاريف لإدارة المخاطر البنكية ومنها

التعريف الاول: هي المنهج او المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شانها ان تقلل امكانية حدوث الخسائر او الاثر المالي للخسائر التي تقع الى حد أدني.[1]

التعريف الثاني: ادارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]

التعريف الثالث: يمكن تعريف المخاطر البنكية من خلال النقاط التالية:

1 هي كافة الاجراءات التي تقوم بها الادارة للحد من الاثار السلبية للمخاطر للمحافظة عليها في أدني حد ممكن.

2 هي استخدام الادارة لسياسات واجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من اثار المخاطر على البنك.[3]

2- انواع المخاطر البنكية.

هناك عدة مخاطر تواجه البنوك اهمها:[4]

- مخاطر ائتمانية: تنشا من عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف.
- مخاطر السيولة: تنشا من عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- مخاطر اسعار الفائدة: تنشا عن تقلبات في سعر الفائدة.
- مخاطر الصرف: تنشا عن تحرك وتقلبات اسعار الصرف.
- مخاطر التشغيل: تنشا نتيجة الاخطار البشرية او الفنية او الحوادث.
- مخاطر السوق: ويقصد بها وقوع بعض الاحداث الهامة محليا او عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي او السياسي في الدولة ذاتها او في دول اخرى.

[1]-بوهزة محمد، إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات ومستقبل النظام الصرفي العالمي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-22 أكتوبر 2009، ص6.

[2]-إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد الدراسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، أبو ظبي 2010، ص39.

[3]-بوهزة محمد، نفس المرجع السابق، ص95.

[4]-طرف الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار النشر مكتبة الملك، ط2003، 1م، ص32.

الشكل رقم 01: انواع المخاطر البنكية

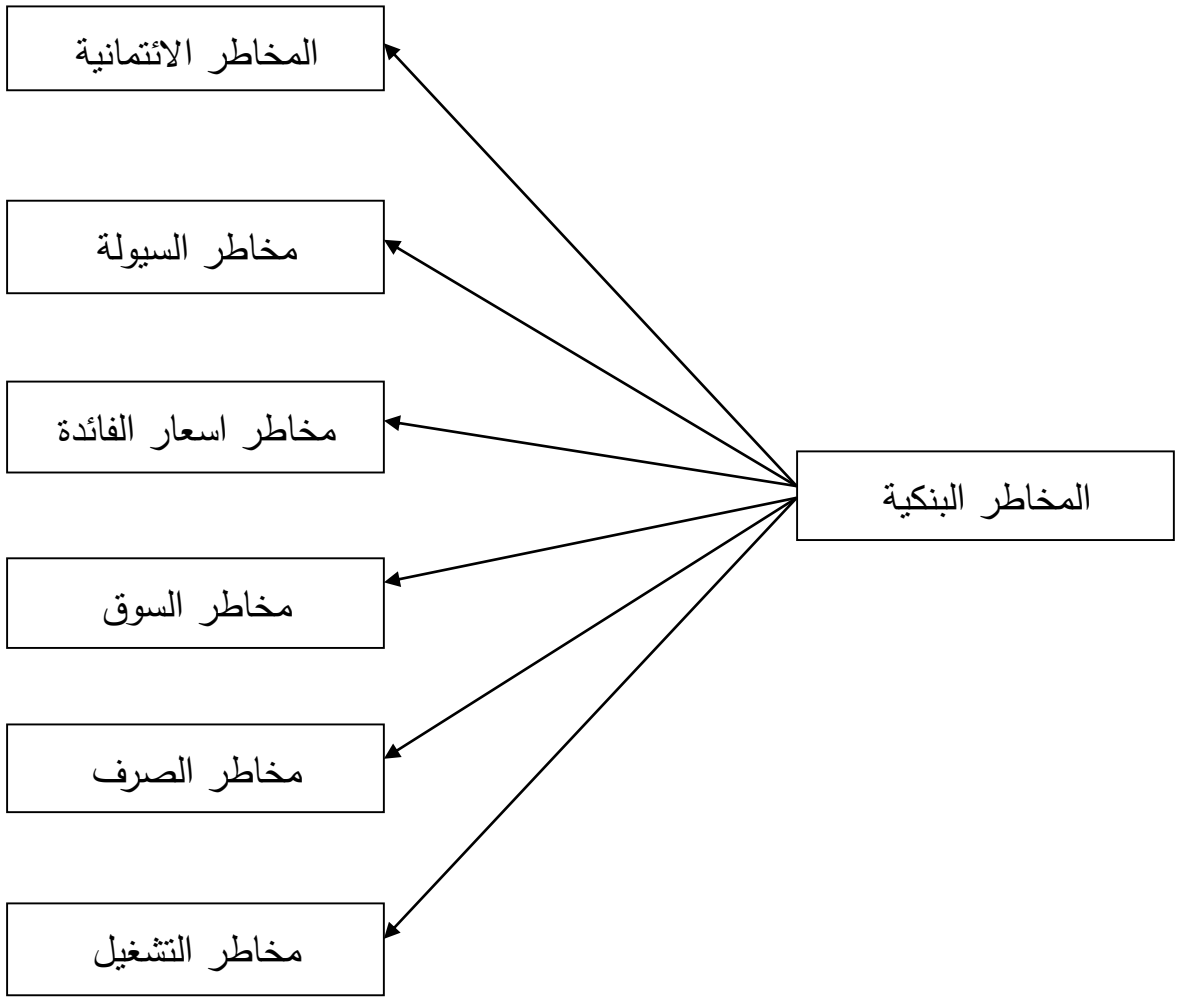

المصدر طارق عبد العال حماد ادارة المخاطر (افراد شركات ادارات بنوك)
الدار الجامعية الاسكندرية 2003 ص 196 .

المطلب الثاني: اهمية واهداف ادارة المخاطر.

تتجه ادارة المخاطر لتشمل قطاعات كثيرة وفي مجالات مختلفة ومستويات متعددة ويعد القطاع البنكي من اهم القطاعات التي يكتسي فيها تطبيق ادارة المخاطر اهمية بالغة فإدارة المخاطر ليس ظاهرة جديدة لكن اهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الازمات المالية العالمية مما ادى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية الى البحث عن اساليب جديدة وهذا للوصول الى ادارة مخاطر ذي هيكلة جيدة، لذلك فان اهمية ادارة المخاطر تبرز من خلال العناصر الاتية:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناءا عليها تحديد سياسة عمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية

ومن هنا تسعى ادارة المخاطر لتحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- اعطاء مجلس الادارة والمديرية التنفيذية فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك
- المحافظة على اصول البنك وحمايتها من الخسائر التي قد تتعرض لها.
- السيطرة على المخاطر والفهم الكامل لها والتأكد من انها ضمن الحدود المقبولة.
- التوصل الى انسب طريقة للتقليل من المخاطر او التقليل من تكلفة التعامل معها بناءا على قواعد علمية وعملية ممنهجة
- ضمان القدرة علة الوفاء بالالتزامات في حالة وقوع المخاطر التي تنتج عنها خسائر عالية وضمان استقرار الارباح لضمان نمو واستمرارية البنك.
- وضع نظام رقابة داخلي من اجل ادارة مختلف انواع المخاطر في جميع الوحدات التابعة للبنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها، واستخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي.[1]

المطلب الثالث: تقنيات واساليب ادارة المخاطر وخطواتها

1- تقنيات واساليب ادارة المخاطر: يمكن تصنيف تقنيات واساليب ادارة المخاطر المصرفية الى منهجين رئيسيين هما

1-1 التحكم في المخاطرة: ويقصد بتقنيات التحكم في المخاطر ان تقلل بأدنى تكليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر وتحاشي المخاطر والمداخل المختلفة الى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، في حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد او المنظمة تقبل التعرض للخسارة الناشئة في نشاط معين[2]

1-2 تمويل المخاطر: يركز هذا الاسلوب على ضمان اتاحة الاموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمول المخاطر بالدرجة الاساسية شكلين هما.[3]

التحوط: وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن اخطاء الاسعار وتتمثل في الاقراض او استقراض العملات المختلفة او عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقد المنتجات المالية الاربعة.

التحويل: وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله الى الطرف الاخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الاصلي لهذا الشيء.

---

[1]-محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط1، دار زمزم ناشرون وموزعون 2010، ص57.

[2]-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، "أفراد-شركات-بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص52.

[3]-طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص53.

الشكل رقم 02: اساليب وتقنيات ادارة المخاطر

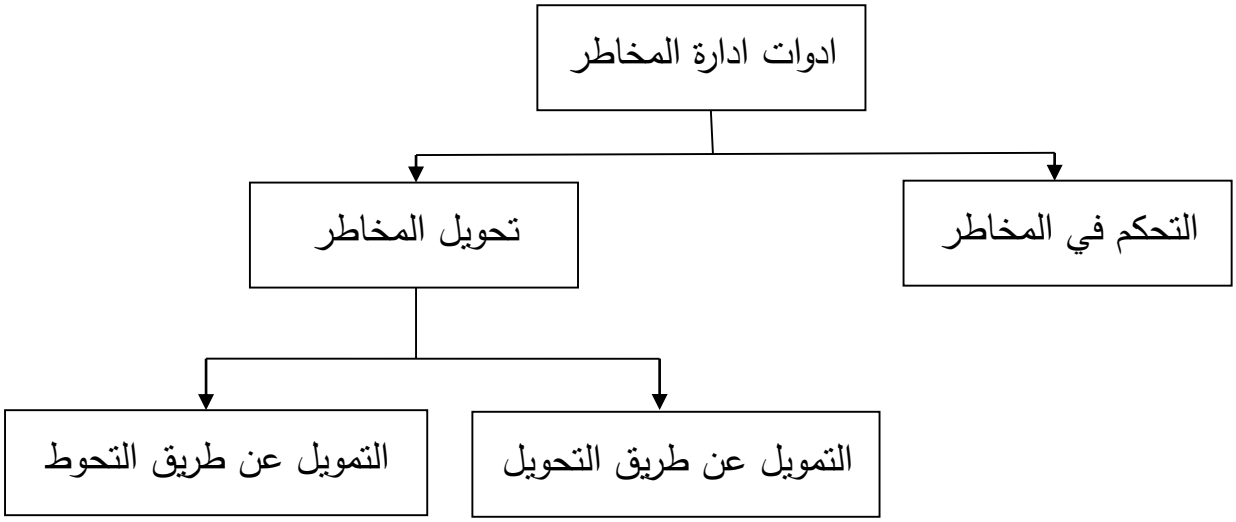

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد ادارة المخاطر الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2003.

2- خطوات ادارة المخاطر:[1]

أ- **تحديد المخاطر:** لكي يتمكن البنكي من ادارة المخاطر لابد ان يحددها، فكل منتج او خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي خطر سعر الفائدة، خطر الاقراض، خطر السيولة، خطر التشغيل.

ب-قياس الخطر: ان العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها حيث ان كل نوع من المخاطر يجب ان ينظر اليه بأبعاده الثلاثة (حجمه، مدته، احتمالية الحدوث لهذه المخاطر) ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا اهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ج-ضبط المخاطر: هناك ثلاثة اساليب لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطرات الغاء إثر هذه المخاطر.

د-مراقبة المخاطر: ان وضع انظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب ان تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر.

[1]-بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية، (مع إشارة خاصة للجزائر)، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2011 . ص5.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

تتزايد اهمية البنوك مع التطورات التي تطرأ على اقتصاديات الدول فهي المسؤول عن تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية، فهي ركيزة اساسية لأي اقتصاد. حيث سنتطرق في هذا المبحث اولا الى مفهوم البنوك التجارية ثم الى انواعها والوظائف التي تقوم بها ثم نعرج على لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الاول: مفهوم البنوك التجارية.

ترجع نشأة البنوك التجارية الى الفترة الاخيرة من القرون الوسطى حيث كان الصاغة في اوروبا يقومون بقبول اموال المودعين مقابل اصدار ايصالات و شهادات ايداع بمبلغ الوديعة ، حيث لقيت هذه الايصالات قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات ، و كان اصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب هذه الودائع دفعة واحدة و انما بنسب معينة و تبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف ، و هو ما لاحظه الصيارفة ما اوحى اليهم بإقراضها ومن هنا اصبح يتم دفع فوائد لأصحاب الودائع لتشجيع المودعين ، و لم يعد الغرض من عملية الايداع حفظ الوديعة فحسب بل التطلع الى الحصول على فائدة ، ومن هنا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقديم القروض بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة ايضا .

تأسس اول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 م ثم اعقبه عام 1609 م بنك امستردام، وكان غرضه الاساسي حفظ الودائع وتحريكها عند الطلب من حساب المودع الى مودع اخر غير انه لم يحافظ على ثقة الافراد، حيث توقف عن الدفع واغلقت ابوابه عام 1814 م[1]

ان انتشار اثار الثورة الصناعية في دول اوروبا ادى الى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها فكانت الحاجة الى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد تم تأسيس عديد البنوك التي اتسعت اعمالها واقامت فروعا في عدة اماكن ونجد العديد من التعاريف للبنوك التجارية

التعريف الاول: يعرف قانون النقد والقرض 10/90 في مادته 114 البنوك التجارية على انها اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 الى 113 من هذا القانون والبرقوع الى هذه المواد فان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقم بالعمليات التالية:[2]

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها

التعريف الثاني: البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع اساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير والتعامل بصفة اساسية في الائتمان قصير الاجل، ويطلق على هذه البنوك ايضا اصطلاحا بنوك الودائع.

[1]–أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة 2000، ص6.

[2]–الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص12.

وعلى ذلك لا يعتبر بنكا تجاريا ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب[1]

التعريف الثالث: يعرف البنك على انه كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنة والاحتراف واساسا تقوم بالعمليات التالية:[2]

- تجمع من لدى الغير الاموال لتودعها مهما كانت المدة الزمنية وتحت اي شكل كان.
- تمنح قروض مهما كانت المدة او الشكل.
- تقوم بعملية الصرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول.
- تضمن وسائل الدفع.
- تقوم بعملية التوظيف والقيد والبيع وحراسة وبيع القيم المنقولة وكل منتج مالي.

المطلب الثاني: انواع البنوك التجارية ووظائفها

اختلفت انواع البنوك ووظائفها بحسب الاهداف التي تصبوا اليها في الحياة الاقتصادية.

1- انواع البنوك التجارية:

1-1 البنوك المركزية: البنك المركزي شخصية اعتبارية مستقلة، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والاشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، وتعتبر اموال البنك اموال خاصة، وله حق الاطلاع في اي وقت على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفل الحصول على كافة المعلومات التي تساعد في تحقيق اغراضه.[3] هو بنك تعود ملكيته للدولة ولا يهدف الى تحقيق الارباح ومن اهم وظائفه الاصدار النقدي، تقييد حجم الائتمان، تقديم المساعدات للبنوك، القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة

1-2 البنوك التجارية: نوع من انواع المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان، فهي إذا مشاريع مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي حيث يلعب دور المراقب على نشاطها، وتتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وبما انها مشروعات استثمارية فهدفها الرئيسي والاساسي تحقيق الارباح بأقل نفقة ممكنة اما ملكيتها فيمكن ان تكون ملك للخواص في شكل شركات مساهمة، وقد تكون ملك للأجانب كذلك في شكل فروع لبنوك اجنبية.[4]

1-3 البنوك المتخصصة : هي تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها و التي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من اوجه انشطتها الاساسية ، و تشترك البنوك المتخصصة الصناعية و الزراعية و العقارية في عدة خصائص مميزة منها الاعتماد في مواردها على رؤوس اموالها و ما تصدره من سندات يستحق الدفع بعد اجال طويلة وما تمنحه من قروض تستحق بعد فترة طويلة ، عادة ما تكون جانبا من اهداف هذه البنوك اقتصادية و اجتماعية لذا تقرضها الدولة قروض طويلة الاجل بسعر فائدة

[1]-أسامة محمد الغولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005، ص143.

[2]-محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص38.

[3]-عبد الغفار حنفي، إدارة المصاريف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، ص50.

[4]-مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار الفكر، الإسكندرية 1985، ص139.

مميز ، كما ان للبنوك المتخصصة دورا هاما في الدول النامية يتمثل في تحقيق فرص الاستثمار في المجتمع و خلق المناخ الملائم له.[1]

1-4 بنوك ومنشئات اخرى: بالإضافة الى البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة، هناك ايضا تقسيمات اخرى للبنوك يمكننا ان نتطرق اليها بالشكل التالي:

1-4-1 بنوك الاستثمار: تتمثل عملياتها الاساسية في منح الائتمان المتوسط والطويل الاجل، وهي بهذا تحتاج لأموال اصحابها يودعونها في شكل ودائع لأجل ن وتعتمد بدرجة أكبر على رأسمالها الخاص الذي يكون كبيرا نسبيا.

1-4-2 البنوك الاسلامية: هي منشئات مالية تمارس العديد من الانشطة والفعاليات المالية والاقتصادية وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف الربوية الاخرى والتي تتعامل بأسعار الفائدة، حيث تمارس هذه المصارف الاسلامية انشطتها المصرفية من خلال المشاركة والمرابحة وهي تساهم عادة في دعم وتطوير الانشطة الاقتصادية على صعيد المجتمع.[2]

1-4-3 بنوك الاعمال: هي بنوك ذات صبغة خاصة وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وادارة المؤسسات الاخرى عن طريق اقراضها او الاشتراك في راس مالها او الاستحواذ عليها، انها تعمل اذان في سوق راس المال في حين تتعامل البنوك الاخرى في سوق النقد اساسا.[3]

1-4-4 مؤسسات الادخار والتوفير: تلعب دور الوساطة المالية، حيث تقوم بجمع اقساط التامين من المؤمنين وتعمل على منحها في شكل قروض او استخدامها في اعمال مختلفة.

2- وظائف البنوك التجارية:

2-1 الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

2-1-1 قبول الودائع: تعتبرهذه الوظيفة من اهم الوظائفحيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة اذ انها تعتبر من أكثر مصادر الاموال خصوبة وتشكل الودائع الجزء الاكبر من موارد البنك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وانشاء النقود.

توجد اشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:[4]

- ✓ الودائع التجارية (تحت الطلب).
- ✓ ودائع لأجل.
- ✓ ودائع التوفير.

[1]-عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000، ص53.

[2]-فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل تنمية استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2000، ص13.

[3]-شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص24.

[4]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص13.

2-1-2 منح القروض: حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعات اسس توظيف البنك والمنشاة في الربحية السيولة والضمان وتنقسم القروض الممنوحة الى نوعين:

- ✓ قروض بضمانات مختلفة اي بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الاوراق المالية، عقارات وغيرها
- ✓ قروض بدون ضمانات حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2-2 الوظائف الحديثة: نذكر اهمها والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ ادارة المحافظ الاستثمارية من خلال بيع وشراء الاوراق المالية لحسابها وحساب العملاء.
- ✓ خصم الاوراق التجارية وتحصيلها.
- ✓ تمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال منح الاعتمادات المستندي والتحويلات المستندي
- ✓ تميل العمليات الاجنبية.
- ✓ تقديم دراسات الجودة الاقتصادية والاستشارات لحساب الغير.
- ✓ تحصيل الشيكات ن تأجير الخزائن الحديدية، سداد الدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الاسكان الشخصي
- ✓ القيام بعمليات التوريق وهي تحويل الديون او الاصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل اوراق مالية قابلة للتداول في اسواق راس المال.

المطلب الثالث: نشأة لجنة بازل والدعائم الاساسية لها

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الانظمة المصرفية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، ويقتصر اعضائها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى.

وتجدر الاشارة الى ان لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند الى اية اتفاقية دولية وانما انشات بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، لذلك فان قرارات او توصيات هذه اللجنة لا تتمتع باي صفة قانونية او الزامية رغم انها اصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية، وتهدف لجنة بازل الى:

- ✓ ايجاد اليات مصرفية تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية في العالم وفي مقدمتها انتشار مظاهر العولمة والعولمة المالية.
- ✓ تطوير اساليب الرقابة على اعمال البنوك وتسهيل عملية التداول للمعلومات حول تلك الاساليب بين البنوك المركزية.

[1]-إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر 2000، ص218.

1- مقررات اتفاقية بازل 1:[1]

1-1 **معدل كفاية راس المال:** وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988 م

$$\text{معدل كفاية راس المال (RATIO COOKE)} = \frac{\text{راس المال (الشريحة الاولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الاصول المرجحة بأوزان المخاطر}}$$

الشريحة الاولى = وتسمى راس المال الاساسي COR CAPITAL ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية، اضافة الى الارباح المحتجزة

الشريحة الثانية = راس المال المساعد او التكميلي SUPPLEMENTARY CAPITAL ويشمل الاحتياطات غير المعلنة، الاقراض المتوسط الاجل من المساهمين والاوراق المالية.

1-2 **تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر الائتمانية.**

أ- المجموعة الاولى = وينظر الى دول هذه المجموعة على انها ذات مخاطر اقل من باقي دول العالم وتتضمن كافة الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بالإضافة الى المملكة العربية السعودية.

ب-المجموعة الثانية = وينظر الى هذه الدول على انها ذات مخاطر اعلى من دول المجموعة الاولى والدول ذات الترتيبات الافتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

1-3 **وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول:**

تستهدف اوزان المخاطر وضع اسس موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية وتشجيع البنوك على توظيف جزء كبير من مواردها في اصول توفر لها سيولة عالية، او اصول ذات مخاطر متدنية نسبيا، وتتم تحديد هذه الاوزان لأصول البنك مصنفة في خمسة مجموعات تحدد مخاطرة بواقع: 0%، 10%، 20%، 50 %، 100%، حيث يتحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الاصل على اساس قدرة الملتزم او الكفيل او طبيعة الضمان.

[1]-زديري سارة، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

جدول رقم 01: الاوزان الترجيحية لعناصر داخل الميزانية

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
% 0	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك والمطلوبات وضمانات نقدية وبضمان اوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة من الحكومات والبنوك المركزية في بلدان OCDE
% 10	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية.
% 20	قروض مضمونة في بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE + النقدية رهن التحصيل
% 50	قروض مضمونة بمرهونات عقارية ويشغلها ملاكها
% 100	جميع الاصول الأخرى بما فيها القروض التجارية والقروض الممنوحة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام +القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات اخرى وجميع الموجودات الاخرى

المصدر: سلمان ناصر، النظام المعرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ايام 14-15 ديسمبر 2004 ص 290.

وكان التركيز في اتفاقية بازل 1 على المخاطر الائتمانية، حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لراس المال اخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية بالإضافة الى مراعاة مخاطر الدول الى حد ما ولم يشمل معيار كفاية راس المال مواجهة المخاطر الاخرى.

2- **مقررات بازل 2:** وانطوت هذه الاتفاقية على ثلاث اسس او محاور اساسية:[1]

1 – طريقة مستحدثة لحساب كفاية راس المال المرجح بالمخاطر اللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

2 – ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة اي ان يكون البنك او غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الالية للتقييم الداخلي لتحديد راس المال وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.

3 – نظام فعال لانضباط السوق والسعي لاستقراره هذا يتطلب من اي بنك او مؤسسة مالية ان تقوم بالإفصاح عن راس مالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسة على علم بها ليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص383.

وجاءت اسس الاتفاقية بما يضمن تحقيق الاهداف التالية:[1]

- ✓ المزيد من معدلات الامان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.
- ✓ تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك وضمان عدم التعارض بين الاهداف السياسية والهداف العامة.
- ✓ ادراج العديد من المخاطر لم تكن متخصصة في اتفاقية بازل 1 مثل مخاطر اسعار الفائدة بالنسبة للأصول والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الاجل.

3- مقررات بازل 03: [2]

بعد فشل مقررات لجنة بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تتعرض لها بسبب الازمة المالية العالمية 2008 الامر الذي جعل الاقتصاديين يشككون في الافتراضات التي يقوم عليها إطار بازل 2 ومنها اتت بازل الثالثة التي تتكوم من 05 محاور هامة هي:

1- ينص المحور الاول على تحسين نوعية و بنية و شفافية قاعدة راس مال البنوك و تجعل مفهوم راس المال الاساسي مقتصر على راس المال المكتتب به و الارباح غي الموزعة من جهة مضاف اليها ادوات راس المال غير المشروطة بعوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق اي الادوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها ، اما راس المال المساند فقد يقتصر بدوره على ادوات راس المال المقيدة ن لخمس سنوات على الاقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع او قبل ايت مطلوبات للغير على البنك و اسقطت لجنة بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات راس المال التي كانت مقبولة عمدا بالاتفاقيات السابقة .

2- تشدد مقترحات بازل في المحور الثالث على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة في عمليات من المشتقات، وتمويل سندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات راس المال اضافة للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقسيم الاصول المالية على ضوء تقلبات اسعارها في السوق.

3- تدخل لجنة بازل في الثالثة نسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد اقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي.

4- يهدف المحور الرابع الى اتباع البنوك سياسات اقراض مواكبة أكثر مما يجب، فيزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع ايام الركود عن الاقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

5- يعود المحور الخامس بمسالة السيولة التي ظهرت اثناء الازمة العالمية الاخيرة مدى اهميتها لعمل النظام المالي والاسواق بكاملها ومن الواضح ان لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين الاولى هي تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي

[1]-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص31.

[2]-زديري سارة، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، مرجع سابق، ص12.

لديها، حتى 30 يوم اما بالنسبة للثانية فهي قياس السيولة المتوسطة والطويلة الامد التي توفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

الجدول رقم 02: مراحل تنفيذ مقررات بازل 03.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الادنى لنسبة راس المال من حقوق المساهمين			% 3.5	% 4.0	% 4.5	% 4.5	4.5 %	% 4.5	4.5 %
راس المال التحوط						0.625 %	1.25 %	1.875 %	2.50 %
الحد الادنى لحقوق المساهمين زائد			% 3.5	% 4.0	% 4.5	5.125 %	5.75 %	6.375 %	7.0 %
الحد الادنى لراس المال فئة 01			% 4.5	% 5.5	% 6.0	% 6.0	6.0 %	% 6.0	6.0 %
الحد الادنى من اجمالي راس المال			% 8.0	% 8.0	% 8.0	% 8.0	8.0 %	% 8.0	8.0 %
الحد الادنى لأجمالي راس المال راس مال التحوط			% 8.0	% 8.0	% 8.0	8.625 %	9.25 %	9.875 %	10.5 %

Source ; rustombarua، Fabio Battaglia،ravindranjagannath،jivanthamendis and marioanarato.

Basel 3 what's now business and technological، challenges algorithmic، an IBM company 2010 p 32.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لموضوع إدارة المخاطر.

حظي موضوع ادارة المخاطر بالعديد من الابحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات، نظرا لأهميتها البالغة في مجال الصيرفة حيث سنقوم في هذا المبحث بعرض الدراسات السابقة لإدارة المخاطر، وذلك من حيث الاهداف والنتائج والتطرق الى اوجه التشابه واوجه الاختلاف.

المطلب الاول: الدراسات السابقة.

- دراسة بعشة مبارك مداخلة بعنوان " ادارة المخاطر البنكية مع اشارة خاصة الى الجزائر " مقدمة بالمركز الجامعي ام البواقي العربي بن مهيدي 03 سبتمبر 2011 ، و تهدف الدراسة الى ابراز المخاطر البنكية بكافة انواعها اضافة الى سبل و كيفية ادارتها من خلال عرض خطوات ادارة هذه المخاطر و اجراءات الحد منها بالاعتماد على طرق حديثة لتسييرها ،معتمدا على اسلوب وصفي تحليلي كما تطرقت الدراسة بصفة خاصة الى النظام المصرفي الجزائري من حيث الرقابة و الاطر القانونية الموضوعة لإدارة المخاطر من خلال عرض الاصلاحات التي مر بها النظام البنكي الجزائـــري ، و التحول الى اقتصـــــــاد السوق و الاشارة الى الانظمة التي نص عليها القانون المتضمن المراقبـــة الداخلية للبنوك و المؤسســـات المالية و انظمة تقدير المخاطر و انظمة المراقبة و التحكم فيها و خلصت الدراسة الى انه رغم المجهودات المبذولة لتعزيز فعالية نظام الرقابة فقد سجل بنك الجزائر في اطار مهامه الرقابية مخالفات للأحكام القانونية و التنظيمية كما هو الحال مع ELKHALIFA BANK و البنك التجاري الصناعي الجزائري ، اضافة الى عدم وجود استراتيجية واضحة لتسيير الموارد و الاستخدامات لمواجهة التعاملات البنكية مع الزبائن و بالتالي مواجهة خطر السيولة ، و وجود بعض الثغرات في التشريعات المصرفية و طالب بالمزيد من اليقظة في التحكم في مكانيات الوساطة البنكية ، و الدعوة الى الامتثال الى الضوابط الدولية في مجال تسيير و ادارة المخاطر ، و الى استمرار الاصلاحات للجهاز البنكي و ذلك وفق التطورات الاقتصادية المحلية و العالمية .
- دراسة زيري سارة " اساليب ادارة المخاطر البنكية الائتمانية في البنوك التجارية في ظل قرارات لجنة بازل ، دراسة حلة بنك الجزائر الخارجي " مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2016 ، او تهدف هذه الدراسة الى استعراض الدور الاساسي لإدارة المخاطر الائتمانية و اهميتها بالنسبة للبنوك التجارية و كيفية ادارة هذه المخاطر من خلال تطوير نظم ادارتها وفقا للإرشادات الرقابية الائتمانية البنكية الدولية لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، اعتمادا على أسلوب وصفي تحليلي إضافة الى دراسة حالة كما ذكرت الدراسة المبادئ الاساسية لإدارة المخاطر الائتمانية و التي تنطوي عليها الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنك و خاصة البنك محل الدراسة و خلصت الدراسة الى ضرورة المتابعة المستمرة لطالب القرض من قبل ادارة البنك و هذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل و كذلك تطوير كفاءة الكوادر البشرية من خلال اقامت دورات تكوينية للموظفين للتعرف على اهمية ادارة المخاطر المصرفية والتقنيات المستخدمة ، اضافة الة دعوة البنوك للاحتفاظ بنسبة سيولة مناسبة وفقا لما تمليه لجنة بازل للرقابة المصرفية و تطوير انظمة الرقابة الداخلية و الخارجية للبنوك .

- دراسة حياة نجار اطروحة دكتوراه بعنوان " ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "– دراسة واقع البنوك الجزائريـــــة العمومية قدمت لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كليـــة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف 01 2014/2013 ، و تهدف الى تحديد انواع المخاطر الائتمانية و اهميتها و التركيز على اهمية معايير لجنة بازل ، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من اجل ابراز الاطار العام لإدارة المخاطر ، و عرض مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفيـــــة و مؤشرات و طرق تسيير و ادارة كل نوع من انواع المخاطر ، كما اضطلعت الدراسة الى تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ، وفي الاخير خلصت الدراسة الى وضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق و سبل ادارة المخاطر بما يتماشى مع توصيات و ارشادات هيئات الرقابة المصرفية الدولية .

المطلب الثاني: اوجه التشابه واوجه الاختلاف

تختلف اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول اليه وموضوع الدراسة والادوات المستعملةفي الدراسة التي سوف نقوم بمعالجتها

1- **اوجه التشابه:** بعد عرض الدراسات السابقة وجدنا ان جل الدراسات تركز على البنوك التجارية الجزائرية كما انها تتشابه من حيث الهدف الذي ترغب في الوصول اليه وهو تبيان اهمية ادارة المخاطر بالنسبة للنظام المصرفي، وقد اهتمت الدراسات الى التطرق لمفهوم المخاطر البنكية وادارة المخاطر. وتشابهت هذه الدراسات في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي كما هو الحال مع دراستنا، كما تشاركت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الهدف في الوصول الى معالجة مختلف المخاطر للبنوك التجارية وتطبيقها للقواعد الاحترازية.
2- **اوجه الاختلاف:** تميزت هذه الدراسات باختلافها من حيث المكان فقد اهتمت دراستين بالبنوك التجارية بصفة عامة بينما اهتمت دراسة واحدة ببنك الجزائر الخارجي على وجه التحديد بينما دراستنا الحالية تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اما من حيث زمن الدراسة فقد اخذت كل دراسة بعد مختلف عن الدراسة الاخرى، كما ركزت دراستين سابقتين على مجموع المخاطر وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في حين ذهبت دراسة واحدة الى التركيز على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

تتعرض البنوك الى مجموعة متنوعة من المخاطر اهمها مخاطر الائتمان ، المخاطر التشغيلية ، مخاطر السيولة ،مخاطر السوق ، تتفاوت هذه المخاطر في مدى تأثيرها على النشاط المصرفي للبنوك من مخاطر يمكن تهميشها و تقبلها من طرف ادارة البنك ، الى مخاطر تهدد كيانها يسعى البنك الى تقليلها او تجنبها ، و تسعى البنوك من خلال وظيفة ادارة المخاطر الى تبني مجموعة من الاستراتيجيات و عبر مراحل للتحكم في مختلف هذه المخاطر التي تجابهها و عليه فان البنك قبل القيام باي عملية مصرفية يضع سياسات محكمة من اجل تفادي الوقوع في المخاطر و تجنبها.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

تحكم المخاطر نشاط البنوك و تسعى هذه البنوك الى الحد من هذه المخاطر باستعمال العديد من الاساليب و التقنيات لمواجهتها و تجنبها و محاولة تسييرها و هو ما تطرقنا اليه فيما سبق ، ولاعطاء هذه الاليات بعدا وقعيا تم الاعتماد على دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر احد اهم البنوك في المنظومة المصرفية الجزائرية وهذا حتى يتسنى لنا معرفة كافة الاجراءات و الاليات المتبعة في تسيير المخاطر داخل البنك و خاصة خطر السيولة، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل كالاتي :

المبحث الاول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR BANQUE**

المبحث الثاني: أهم القروض الممنوحة من طرف البنك محل الدراسة ومخاطرها وإجراءات مواجهتها

المبحث الثالث: دراسة الحالة التطبيقية بالنسبة لخطر السيولة.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR BANQUE.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اهم البنوك التي يتكون منها النظام المصرفي الجزائري بين العديد من البنوك التجارية التي تكون المنظومة المصرفية، حيث يعد من الادوات المستخدمة من قبل الحكومة في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي، كما يقوم هذا الاخير بتمويل معظم الانشطة الاقتصادية للبلد شانه شان البنوك التجارية الاخرى، ويعتمد البنك على سياسة تنموية موجهة الى مختلف النشاطات الفلاحية، بالإضافة للاهتمام بالنظام الداخلي للبنك.

المطلب الاول: نشأة ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

نشأته: نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية واهميته الاستراتيجية اهتمت الدولة الجزائرية بإعطائه مكانة خاصة في مخططاتها التنموية، لذا كان من الضروري انشاء بنك قادر على ضمان تمويل القطاع الفلاحي وتفعيله وهو ما تمثل في انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 206/82 وكان تأسيسه في الحقيقة تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية او لأجل، ويمثل ايضا بنك تنمية باعتباره يستطيع ان يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الاجل هدفها تكوين راس المال الثابت. وفيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنك متخصص في القطاع الفلاحي فمهمته تكمن في تمويل القطاع الفلاحي وفي هذا المجال يمكن ان يمنح قروض لتمويل انشطة الصناعات الغذائية والانشطة المختلفة في الريف[1]

كان يتألف في البداية من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري لصالحه و تمتلك حاليا اكثر من 300 وكالة و 39 مديرية جهوية و تضم تعدادا من الاطارات و الموظفين عددهم 7000 يشتغلون على مستوى الهياكل المركزية و الجهوية و كذا المحلية ، فكثافة شبكة هذا البنك مهم بالنسبة لهذه الاطارات ، و قد احتل هذا البنك المرتبة الاولى في الجزائر حسب BANKERS ALMANACH (EDITION 2001) و ايضا المرتبة 13 افريقيا و المرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف ، كما اصبح بمرور الوقت و خاصة منذ صدور قانون النقد و القرض 10/90 بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض بنك عام او شامل يمول كل القطاعات او النشاطات و هو الان يعتبر شركة ذات اسهم SPA ذات راس مال يقدر بـ 33 مليار دينار جزائري و يوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة .

ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية 26 شركة تابعة (filiale) من اهمها نذكر: الجزائر استثمار، شركة توظيف القيم المنقولة، شركة القرض التأجيري الجزائر ايجار، بنك البركة، وشركة تسيير بورصة القيم [2].

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 190-191.

[2] بركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية، دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 6، جوان 2018، ص 432.

مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف وفقا للقواعد المعمول بها في المجال المصرفي بتنفيذ كافة المخططات والبرامج الموضوعة للقيام بنشاطه، ويدعم البنك في القيام بهذه النشاطات انشاء خدمات جديدة تتمثل في تطوير شبكته عبر التراب الوطني وتطوير التعاملات النقدية مع الزبائن والقيام بعمليات فتح الحسابات دون قيود كبيرة وزيادة على ذلك فانه يقوم:

- ✓ بالتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والتجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تسيير الموارد النقدية المتاحة بالدينار والعملات الصعبة بطرق ملائمة.
- ✓ متابعة التطور العلمي الحاصل في التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

وتوجد العديد من المهام التي يتكفل البنك بالقيام بها والمتمثلة في النقاط الاتية[1] :

- ✓ وضع الامكانيات المالية الممنوحة من طرف الدولة لأجل تنمية قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري والنشاطات الحرفية.
- ✓ تقديم المساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والتي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- ✓ اعتباره كأداة من ادوات التخطيط المالي لأجل انجاز المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

ومن اجل تقديم خدمات مصرفية أكثر جودة ومتطورة للعملاء وأكثر مردودية للبنك عمل هذا الاخير على تطوير قدرات تحليل المخاطر وذلك من خلال تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، وذلك للبحث على النوعية في كل النشاطات وتحقيق السرعة في معاملاته من اجل تحسين نوعية الخدمات التي تزيد علاقته مع الزبائن متانة وارتباطا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع "مديريات جهوية " التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام (PDG).

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 31 فرع موزعة عبر مختلف ولايات الوطن حيث كل فرع يضم وكالات تابعة له وتبلغ حاليا 294 وكالة حيث اعطى لفروعه صلاحيات واسعة في مجال منح القروض وذلك في القروض التي لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الادارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها اقل من القيمة المحددة من طرف الادارة العامة.

[1] تتبيرت محمد، عيادي محمد أمين، تسيير الخطر البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي، خميس مليانة، 2008، ص 54.

ويأتي الهيكل التنظيمي من حيث سلطة اتخاذ القرار حسب التدرج الهرمي كما يلي [1]:

- ✓ مديريات مركزية
- ✓ مديريات فرعية
- ✓ وكالات مركزية
- ✓ وكالات فرعية
- ✓ مكاتب دائمة
- ✓ مكاتب دورية

[1] دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآليات تسييرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 49.

الشكل رقم .3: الهيكل التنظيمي للوكالة المركزية (BADR)

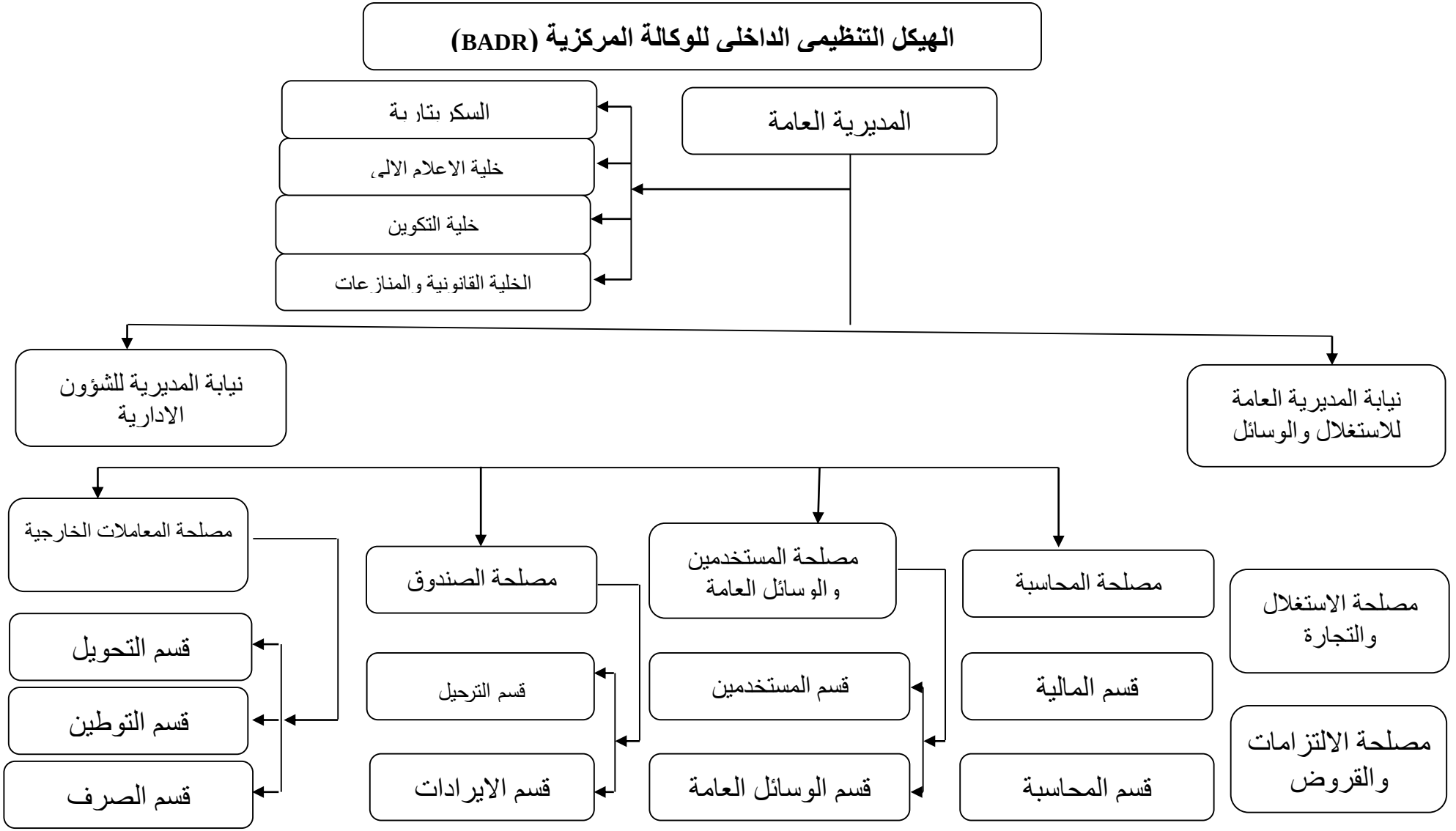

المصدر: دهمش اميرة، المخاطر البنكية واليات تسييرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2015، ص 51

المطلب الثالث: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة والخدمات التي تقدمها:[1]

وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتيسمسيلت الرمز 544 أنشئت بتاريخ 13 مارس 1982 بتاريخ انفصالها عن البنك الوطني الجزائري والموجود مقرها الآن بشارع الاستقلال ببلدية تيسمسيلت، وهي تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال لتيارت الرمز 014 والموجود مقرها بطريق السوقر ببلدية تيارت.

الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تتنوع بتنوع فئات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستهدفهم البنك. ففئات الأشخاص الذين يستهدفهم البنك بخدماته هم

1. فئة الخواص: أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي :

- ✓ فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة .
- ✓ فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال .
- ✓ توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.
- ✓ خدمة التأمين على الأشخاص.
- ✓ خدمة تأمين السكن ضد المخاطر والكوارث الطبيعية

2. **فئة الشباب:** أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:

- ✓ فتح حساب الشيك بالعملة الوطنية والصعبة.
- ✓ فتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.
- ✓ توفير ومنح البطاقات المغناطيسية الخاصة بالسحب والخاصة بالدفع والخاصة بالتوفير والادخار.
- ✓ جهاز مساعدة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

3. **فئة الفلاحين:** أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:

- ✓ منح قروض الاستغلال والقروض البنكية الاستثمارية .
- ✓ منح القروض الفلاحية وقروض الإيجار، ومنح قروض السكن الريفي.
- ✓ تقديم خدمة التأمين الفلاحي.
- ✓ منح قروض الاستغلال لتمويل المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في كل ما يخص المنتوج الفلاحي.

4. **فئة الصيادين البحريين ومربين المائيات:** أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:

- ✓ فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.
- ✓ تمويل الاستثمارات.
- ✓ وتمويل دورة الاستغلال (قصيرة الأجل).

5. **فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة:** أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:

[1] بركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط، مرجع سابق، ص 433-434.

- ✓ فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية وبالعملة الصعبة.
- ✓ استقبال الإيداعات لأجل.
- ✓ منح أذونات الخزينة.
- ✓ كراء صناديق الادخار.
- ✓ منح قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض الإيجار.
- ✓ تقديم خدمة التحويلات المالية الدولية.

6. **فئة الجزائريين المقيمين في الخارج:** أهم الخدمات التي يقدمها لهم البنك باختصار هي:

- ✓ فتح الحسابات بالعملة الصعبة.
- ✓ وفتح حساب دفتر الادخار ودفتر ادخار الأشبال.
- ✓ استقبال الإيداعات لأجل.
- ✓ منح أذونات الخزينة.
- ✓ كراء صناديق الادخار.

المبحث الثاني: اهم القروض الممنوحة ومخاطرها واجراءات مواجهة هذه المخاطر

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك التجارية الاخرى بمختلف العمليات والانشطة التي من اهمها منح القروض واستقبال الودائع، حيث تعتبر عملية الاقراض الخدمة الاساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الاول للربح بالنسبة للبنك لكن عملية الاقراض تكون محفوفة بعدة مخاطر ويسعى البنك الى استقطاب أكبر عدد من الزبائن من خلال تقديم أفضل العروض والاعتماد على دراسة عميقة لملفات طلب القروض لتجنب المخاطر والمحافظة على مكانة البنك.

المطلب الاول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. [1]

أولا: قروض الاستغلال: وهي قروض قصيرة الأجل تلجأ المؤسسات إلى طلبها غالب من أجل تمويل العمليات الجارية خلالها نشاطاها ونذكر على سبيل المثال:

قرض الرفيق: من اجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي قررت الحكومة بعث منتوج جديد تحت اسم القرض الرفيق

1- هو من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي وقد جاء تطبيقا لقانون التوجيه الفلاحي الصادر في 02 اوت 2008 وذلك بعد ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة من جهةاخرى، ويعتبر قرض الرفيق موسمي من خلال السنة الواحدة

2- القرض الرفيق هو أحد القروض المهمة للفلاحة وكذا لتطوير الفلاحة وهو أحد القروض الموسمية خصص 3 لفائدة الفلاحينوالمربين على ان تدفع وزارة الفلاحة والتنميةالريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض.

مميزاته:

- ✓ الفوائد 0 %تتحملها كليا وزارة الفلاحة.
- ✓ مدة القرض سنة واحدة.

-كل مستفيد من القرض الرفيق لا يسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة وممتدة بستة أشهر في حالة القوة والاستفادة من ٍ القاهرة يفقد الحق في ان تدفع له وزارة الفلاحة الفوائد المترتبة عن هذا القرض مكانية القروض الجديدة، علما أن الوزارة الوصية قد اخذت على عاتقها مهمة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصبغة للسنة الموالية، في حالة تسديد كل مستفيد مستحقاته في اجل قدره سنة كاملة .

استعمالات قرض الرفيق: وفقا للمرسوم رقم 02/08 المؤرخ بتاريخ 07/24 المتعلق بقانون الماليةالتكميلي لسنة 2008 فان المجالات التي يمكن استخدام قرض الرفيق هي كالتالي:

- ✓ اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، اسمدة، شتائل، مواد الصحة النباتية).
- ✓ عوامل وسائل الانتاج.
- ✓ تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصر للمياه).
- ✓ اقتناء أغذية الحيوانات (كل الاصناف) والأدوية البيطرية.

- ✓ بناء وتجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء واقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب.

ثانيا: قروض الاستثمار :

هي كل القروض التي تمنح من اجل الاستثمار في مشاريع متعددة وعادة ما تكون ذات أجل قصير ومتوسط طويل الأجل وتهدف للحصول على وسائل الإنتاج ومعداتها أو مباني صناعيةوالتجارية أو على عقارات ومن اهمها :

1- قرض التحدي:

ان قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحيةالجديدة، تربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة يوجه هذا القرض إلى جميعالمشاريعالاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة، لاسيماالديوان الوطني للأراضي الفلاحية وهو قرض مدعم مدته سبع سنوات لا تتجاوز قيمتهمليوندينار جزائري

2- قروض الخاصة بمؤسسات دعم وتشغيل الشباب (انساج، كناك، انجام):

قد يحتاج المقترض إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها، كما أن استرجاع إيراداتها قد يتطلب وقتا طويلا، ونظرا لخطورة هذا النوع من القروض قد يلجأ البنك إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيممالية، ومن أمثلة هذه القروض هي القروض الموجهة للشباب المنخرط في مؤسسات تشغيل الشباب حيثيساهم البنك بنسبة 70 %من قيمة المشروع، أما الباقي في حالة خمسة مليونديناريقوم الزبون بمساهمة بـ 1 % و 29 % خاصة بمؤسسات تشغيل الشباب، أما في حال يكون المبلغ أكبر من خمسة مليوندينار فنسبة الزبون 2% ومؤسسات الشباب 28 % والبنك 70%.

3- قروض متعلقة بوكالة بدر:

CMTequip: هي قروض متوسطة الأجل تعتمد على ضمانات عينية متمثلة في العقار والعتاد وضمانات شخصية متمثلة في الكفالة والضمان الاحتياطي من قبل البنك

Van Invest-: هي قروض متوسطة الأجل تمنح للحصول على شاحنات وسياراتيقوم البنك بشرائها للزبون بكافة المميزات المطلوبة من قبل العميل

FNDIA : هي قروض متوسطة الأجل تمنح من اجل الحصول على جرارات (آلات الحصاد) حيثيساهم البنك فيها بنسبة 40% من قيمة المشروع و30%من العميل اما الباقي المتمثل في 30%من الصندوق

Leasing : قروض متوسطة الراجل تمنح من اجل كراء آلة للزبون يقوم البنك بشرائها فعند انتهاء عقد الكراء اما تحديد عقد الكراء أو يتم شرائها من قبل الزبون بسعر منخفض باحتساب كافة مبالغ الكراء أو التخلي عنها أو الانسحاب.

المطلب الثاني: مخاطر الاقراض بالوكالة وسبل مواجهتها

1 – مخاطر الاقراض بالوكالة [1]:

تحاول الوكالة دائما عند منحها للقرض ان تكون واثقة من حيث التسديد وذلك من خلال الضمانات المقدمة لها واي تأخير في ذلك سيسبب اضرار واخطار مختلفة لذلك يجب على البنك بالدرجة الاولى في حالة دراسة الملف التركيز على السياسة المنتهجة في الوكالة ويمكن ذكر المخاطر التي تواجهها كما يلي:

اولا مخاطر متعلقة بالمقترض: تتمثل في.

- ✓ التصرفات السيئة للمقترض واستعماله لطرق احتيالية تضر بالوكالة، ومن امثلتها تقديم بضاعة فاسدة كضمان للوكالة او تقديم كمبيالة مزورة.
- ✓ مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي للمقترض ويقصد به طريقة عيشه مع الغير، واسلوبه في الانفاق، فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على نشاطه المهني كما تسبب له بعض الصعوبات المالية.
- ✓ مخاطر ناجمة عن المشاكل التي يمكن ان تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالخلافات بين الشركاء والاضطرابات التي يحدثها العمال.
- ✓ مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب او متجه نحو الأسوء.
- ✓ مخاطر التلف والحوادث والمخاطر المادية الاخرى ساء كان سببها من داخل المؤسسة او من خارجها.

ثانيا المخاطر المتعلقة بالمقرض (الوكالة):

تتمثل في الاخطار المحتملة عند التحليل او عند طلب الضمانات وكذا الاخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والمحافظة على قيمة الضمانات وباعتبارها مؤسسة فان الوكالة في مواجهة مع المتنافسين على اختلاف حجمهم في السوق ويتحدد الخطر من خلال النظام الداخلي للوكالة في اتخاذ القرارات من خلال:

- ✓ تدقيق الهيكل التنظيمي، القوانين الداخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.
- ✓ تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم بها سواء من جانب نوعية معالجة الملفات او اخذ الضمانات والمحافظة على قيمتها او من جانب متابعة ومراقبة تطورات الزبون.

ثالثا مخاطر متعلقة بالمحيط:

وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها كما انه سواء تعلق الامر بالمخاطر على المؤسسة او على الوكالة يبقى المحيط مؤثرا بشكل غير مباشر لكنه ذو دور بالغ الاهمية.

2- سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:

اولا الاجراءات المتخذة لتفادي المخاطر: لتفادي المخاطر اينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الاجراءات هي:

- ✓ تجزئة العمل الى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز العملية في كافة مراحلها في يد شخص واحد.
- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.
- ✓ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ القروض وفقا للشروط الصادرة في شانها.

- ✓ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- ✓ متابعة حركة الحالة المالية للزبون وكذا جدول استحقاق ديونه
- ✓ النصح والارشاد للزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

ثانيا الضمانات: ان كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية محفوفة بالمخاطر لذا يتعين عليها اتخاذ جملة من الاحتياطات لتفادي هذه المخاطر او التقليل منها، هذه الاجراءات تتمثل اساسا في طلب مجموعة من الضمانات التي نستطيع ان نميزها الى:

1- ضمانات عينية: تتمثل في رهن الممتلكات الخاصة من حلي او محلات او عقارات شرط ان تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض الممنوح، وهذه الضمانات هي الاحسن في حالة القروض المتوسطة وطويلة الاجل.

2- ضمانات شخصية: تتمثل اساسا في الكفالة والضمان الاحتياطي بالإضافة الى التأمينات التي لا تعتبر ضمانات فعلية بل هي ضمانات اضافية لان استحقاقها يكون بعد وقوع الخطر المؤمن ضده

المطلب الثالث: دراسة ملفات القروض لاتخاذ قرار المنح:

بعد استقبال البنك للملفات التي تتضمن طلب القرض مكونة من جميع الوثائق المحددة حسب طبيعة كل قرض والمطلوبة من طرف البنك في القيام بالدراسة المالية للملفات والتي تهدف الى التحقق من المركز المالي لطالب القرض ومدى الصحة المالية له والتي تعبر عن مدى قدرة طالب القرض على تسديد القروض الممنوحة، وتختلف طريقة الدراسة لملفات القروض الاستغلالية عن الاستثمارية وتتمثل فيما يلي:[1]

1- دراسة ملف قرض استثماري : بعد تقديم مختلف الوثائق المطلوبة في ملف القرض يقوم البنكي عن طريق نطام الإعلام الآلي بتدوينها و ذلك بالنظر إلى الحالة الحالية لها + تقديم الملف و يجب على البنكي أن يقوم بطب زيارة للمقترض حيث يتحدث معه عن مختلف جوانب المشروع و المنتوج المراد إنتاجه و كذلك طريقة إنتاجه و كذا الأسواق المراد التسويق فيها ، كما يلعب الموردون و المنافسون دورا كبيرا في اتخاذ قرار منح القرض إذا كان داخلي أو خارجي و أيضا درجة المنافسة في إطار المجال المراد الاستثمار فيه و عدد المنافسين و كذلك الأهداف الاقتصادية للمشروع كما يدرس سياسة المراقبة للمشروع و أيضا الموارد الأولية المتاحة لديه و عوامل الإنتاج (أراضي +مباني +تجهيزات) كما يدرس الهدف الرئيسي للمشروع سواء كان لغرض التأسيس أو التجديد أو التوسيع و تختلف عدد الميزانيات المطلوبة حسب مدة القرض فتصحب كل سنة ميزانيات تقديرية و جدول TCR تقديرية و يعتمد البنكي على العديد من النسب للوصول إلى دراسة مالية متكاملة لتحليل الوضعية المالية للزبون و التي من أهمها :

- ✓ **التمويل الذاتي:** ويمثل قدرة المؤسسة المالية الذاتية على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها ويمكن حسابه بجمع الإهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة والأرباح المحققة بعد أن يطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة ومن خلالها يعطي البنكي رؤية واضحة عن قدرة المؤسسة على الوفاء باستحقاقاتها في آجالها.

- ✓ **نسبة المديونية:** وتمثل مدى استطاعة الأموال الخاصة للمؤسسة على تغطية الديون المتوسطة والطويلة الأجل وتقاس بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون المتوسطة وطويلة الأجل بما فيها القرض محل الدراسة ويجب أن تكون في حدود الـ .1 %.

إضافة إلى هذه النسب توجد نسب أخرى تسمح بمعرفة الجوانب المالية للمشروع وتسهل العملية على البنكي في اتخاذ القرار منها تحليل الـ TCR بطريقة cash–flowلمعرفة هامش الربح وتقييمه ومدى توافق توقعاته مع الحقيقة كما يقوم بدراسة المحددات التالية:

- ✓ VANاو القيمة الحالية الصافية للمشروع و تساوي الى مجموع الارباح المحققة – الاستثمارات الاولي
- ✓ تقييم مدة استرداد القروض من خلال المعطيات المالية.
- ✓ مؤشر الربحية فكلما كان هذا المؤشر كبير كلما زادت ربحية المشروع وقبول البنكي لمنح القرض ويدخل هذا في تقييم المشروع بمختلف التقنيات المعروفة كما يتم دراسة مختلف الوثائق بحرص والتحقق من مدى كفاية الضمانات وذلك لضمان القرض الممنوح من طرف البنك للزبائن.

02 – دراسة قرض استغلالي:

لا تختلف دراسة قرض استغلالي عن قرض استثماري من حيث الضمانات المطلوبة ولكن يكون الاختلاف من حيث التحليل المستعمل والمتمثل في دراسة مالية ودراسة هيكلية مالية وتدخل في هذه الدراسة مختلف النسب الهيكلية منها نسب **الخزينة، النشاط، الربحية، التأطير**.

كما تدرس الاهداف التجارية ورقم الاعمال المتوقع وايضا حالة توجهات الاعمال في حالة بناء BTP وايضا مبلغ وحدة الاستحقاق.

وتختلف القرارات المتخذة باختلاف اهمية ومبلغ القرض المراد تمويله وتكون اما من الوكالة او الوكالة الجهوية وتكون اجال الرد على قرض استغلالي 20 يوم وقرض استثماري 30 يوم وتكون من اختصاص الوكالة الجهوية باعتبارها المسؤول الاول وفي الاخير تكون من اختصاص المديرية العامة وتكون الآجال 40 يوم لقرض الاستغلال و60 يوم لقرض الاستثمار.

كما تعتبر مرحلة تقدير الاخطار من اهم المراحل التي تكون أكثر اهمية في اتخاذ قرار سليم من طرف البنك وهذا من اجل حسن سلامة استرداد القرض وزيادة ربحية البنك والحفاظ على سيولته بالاعتماد على جميع المعلومات الخاصة بالزبون وقدرته على تسيير مختلف العمليات.

اذا كان الرد على الملف بالسلب يقوم البنك برد ذلك للزبون في اجال محددة ، اما في حالة الرد الايجابي بعد فحص اجمالي تعطي له AUTORISATION Dégagement وهي تضم جميع المعلومات الخاصة بالمقترض و سعر الفائدة و مدة القرض بالإضافة الى مختلف الضمانات المطلوبة (الملحق رقم 01) ثم يعطي له عقد يقام في ثلاث نسخ او convention de crédit (الملحق رقم 02) و هو يضم مختلف الشروط الواردة على منح القرض ، كما قد تستعمل وثيقة تحليل و تقديم المشروع ST 219 التي تضم كل المعلومات الخاصة بتحليل و تكوين ملف القرض كما قد تصحب مع اوراق اخرى كوثيقة تامين البضائع المشتراة ، و تجدر الاشارة ان وثيقة ST 219 لم

تعد مستعملة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و على مستوى وكالاته و استبدلت بنظام مبرمج على مستوى اجهزة الاعلام الالي .

المبحث الثالث: دراسة حالة تطبيقية بالنسبة لخطر السيولة

تختلف درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك وأهمية المخاطر في التأثير على سياسة البنك على أساس حجم هذه المخاطر التي يتعرض لها والتي تختلف من نشاط لآخر، حيث تقوم البنوك بالعديد من الأنشطة والعمليات التي تكون محفوفة بالمخاطر والتي تعرض سيولة البنك إلى الانهيار والتراجع فتعتبر السيولة محددا أساسيا في العمليات البنكية وتحدد مدى كفاءة البنك في إدارة نشاطاته ومن خلال هذا يعتمد البنك عدة إجراءات للمحافظة على سيولته والبحث عن أنجع السبل لإدارتها وتفادي نتائجها السلبية.

المطلب الأول: ماهية السيولة المصرفية ومكوناتها

تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في اعماله، والسيولة هي احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يواءم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته.

فالسيولة بمعناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير و يتضح من هذا التعريف أن للسيولة متغيران ، المتغير الأول هو الأصول السائلة و المتغير الثاني هو تواريخ استحقاق الديون و بطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها أي إمكانية تحويلها إلى نقدية و في درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف و من ناحية أخرى فإن الديون تختلف في إلحاح دفعها حسب تاريخ استحقاق كل منها و حسب درجة المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق [1] .

وتظهر مكونات السيولة المصرفية من خلال العناصر المكونة لميزانية البنك حيث تظهر هذه الأخيرة أهم الحسابات التي تتكون منها السيولة والمتمثلة في السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية إضافة إلى الأصول ذات السيولة المشتقة، ويفرض وجود ميزانية البنك تنظيم قانوني يحدد أهم الحسابات الموجودة في الميزانية التي تحكم وتنظم وتساعد البنك على أداء نشاطه ويمكن توضيح ذلك من خلال الميزانية المبسطة التالية:

الجدول رقم 03: ميزانية مبسطة للبنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1. أرصدة نقدية حاضرة: - نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى. - أرصدة نقدية سائلة. حاضرةسيولة 2. حوالات مخصومة: - أذونات الخزينة. - أوراق تجارية. نقديةشبهسيولة 3. أوراق مالية واستثمارات: - سندات حكومية. - أوراق مالية أخرى. المشتقةالسيولةذاتالأصول 4. قروض وسلفيات. 5. مباني وأصول ثابتة. 6. أصول أخرى.	1. رأس المال المدفوع. 2. الاحتياطي القانوني. 3. شيكات وحوالات مستحقة الدفع، 4. الودائع: - حقوق حكومية وخاصة. - الجارية. - بإخطار . - توفير: **ذاتيةموارد** 5. حسابات البنوك. 6. قروض من البنك المركزي. 7. خصوم أخرى. **خارجيةموارد**

1. السيولة الحاضرة:

وهي عبارة عن الأرصدة النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتكون عادة كاملة السيولة وتتمثل فيّ :

- ✓ **نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري:**

وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وتسمح بمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعه.

- ✓ **أرصدة نقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى:**

تمثل نسبة معينة من أصول البنك تقوم بإيداعها لدى البنك المركزي في شكل رصيد دائم والهدف منه حماية المودعين من أخطار وتصرفات البنوك التجارية وكذلك من أجل الرقابة على الاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لديه، أما الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية الأخرى تتمثل في الودائع بإخطار وأيضا حوالات نقدية ...الخ

- ✓ **أرصدة نقدية أخرى:**

وتتمثل في الشيكات والأوراق المالية التي يتوقع تحويلها بصورة سهلة دون المساس أو فقدان جزء من قيمتها، وكل هذه الأرصدة تمثل ما يسمى احتياطات الدرجة الأولى بالنسبة للبنوك التجارية.

2. السيولة شبه النقدية:

وهي تتمثل في حوالات مخصومة وأذونات الخزينة والأوراق التجارية حيث يمكن للبنك التجاري في حالة احتياجه للسيولة باللجوء إلى ما يسمى بتقنية إعادة الخصم لدى البنك المركزي ويمثل هذا النوع من السيولة احتياطات من الدرجة الثانية بالنسبة للبنك.

3. الأصول ذات السيولة المشتقة:

تتمثل في القروض والسلفيات الأكيدة التحصيل والمقدم مقابلها ضمانات حقيقية وسندات حكومية طويلة الأجل إلا أن الحصول على مقابلها يتطلب نوعا من الوقت.

للسيولة المصرفية أنواع تتمثل في ثلاث أنواع رئيسية هي:

1. السيولة القانونية:

حيث يلتزم البنك بنسبة قانونية للسيولة وتكون عن طريق البنك المركزي الذي يحدد هذه النسبة في إطار سياسة الدولة التي تهدف الى توفير عنصر الثقة في البنوك التجارية عن طريق هذه النسبة وتتعرض البنوك لعقوبات مالية إذا لم تلتزم بذلك وتتمثل هذه النسب في:

أ- معدل الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي / (قيمة اجمالي الودائع + التزامات أخرى)

ب-أصول سائلة لا تقل عن نسبة معينة من ودائع البنك والتزاماته:

وتختلف هذه النسب حسب الدول ويتم تعديلها حسب الحالة الاقتصاد ككل أي حالة تضخم أو كساد وتزداد في حالة زيادة الكتلة النقدية وتقل بنقصانها.

2- السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه وذلك لاستعمالها في حالة أزمات السيولة وأيضا كسب ثقة الجمهور واستغلال أية فرصة جديدة للتوظيف تدر لها عائدا عاليا.

3- السيولة الاحتياطية:

وتتمثل في أصول قابلة للرهن لدى البنك المركزي وتستعمل هذه الأخير ة في حالة الأزمات الحادة مثل نقص السيولة أو السحب الحاد والكبير للمودعين.

المطلب الثاني: اسباب خطر السيولة واساليب الوقاية منها [1]

1- **اسباب خطر السيولة:** تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين اساسيين هما.

- ✓ الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.
- ✓ السعر العروض لتوفير السيولة.

تنشا ازمات السيولة المتولدة عن الوقوع في خطر السيولة من عدة اسباب مختلفة منها.

- ✓ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير دون التعرض لخسائر ملموسة اضافة الى عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب.
- ✓ نتيجة حدوث قصور في التدفقات النقدية الداخلة للبنك مقابل التدفقات النقدية الخارجة منه.

تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **العوامل الداخلية:**

- ✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث اجال الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحول الى ارصدة سائلة.
- ✓ حالات عدم الدفع والتي تكون ناتجة عن خطر عدم التسديد.
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية والتي تعتبر أخطر الاسباب المسببة لخطر السيولة.

❖ **العوامل الخارجية:**

- ✓ الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر في جميع الميادين.
- ✓ الازمات التي تنشا في اسواق راس المال ومدى تأثيرها على النظام البنكي.
- ✓ سحب مفاجئ للمودعين غير متوقعا ناتج عن تعثر او افلاس بنك اخر مما يؤدي الى نقص الثقة في البنوك وذلك خوفا من الخسارة.
- ✓ تحول اذواق المودعين وخاصة اتجاه اسعار الفائدة للسندات وما تقدمه من امتيازات للمكتتبين فيها وكذلك اسعار الفائدة ما بين البنوك.
- ✓ تطور وتنويع الخدمات المقدمة والجودة من طرف البنوك الاخرى قد يؤدي الى توجيه العملاء الى البنوك الاخرى في إطار المنافسة.

وبالإضافة الى كل هذه العوامل توجد عوامل اخرى ظرفية لا يمكن حصرها او تحديدها من طرف البنوك

2- اساليب الوقاية من خطر السيولة

تعتمد البنوك التجارية الى جانب الضمانات التي تطلبها الدراسات التي تأخذها وقواعد الحذر التي تتبعها على العديد من النسب لمعرفة وضعية البنك اتجاه كل المتغيرات داخلية كانت او خارجية واتباع اجراءات الوقاية لذلك.

❖ **نسبة السيولة العامة:**

ويعني هذا المؤشر مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك باعتماده على اصول شديدة السيولة وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = اصول شديدة السيولة / (اجمال الودائع + الالتزامات)

وكلما كان معدل نسبة السيولة العامة أكبر معناه ان البنك التجاري في حالة جيدة وقادر على مواجهة متطلبات الزبائن مثل سحب الودائع والتزامات البنك نحو الخارج.

❖ **قواعد الحذر المتبعة من طرف البنوك التجارية في الجزائر:**

يوضح القانون رقم 09/91 المؤرخ في 14 اوت 1991 لبنك الجزائر اهم النسب الواجب اتباعها والمستخدمة للوقاية من الاخطار ككل وخاصة مخاطر السيولة والحفاظ على سلامة البنك.

✓ **نسبة تغطية الخطر:**

المتمثلة في نسبة الكفاية الحدية لراس المال والتي تعرف بـ "نسبة كوك " والتي تهدف الى المساعدة على تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي وتحسين الاساليب الفنية للرقابة وتأخذ هذه النسبة في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية اضافة الى مواجهة المخاطر الاخرى.

نسبة كفاية راس المال = مجموع الاموال الخاصة / مجموع القروض يجب ان تكون أكبر من 08%

✓ **نسبة تقسيم المخاطر:**

تعني انه لا يمكن تقديم ما يقابل 25% من الاموال الخاصة للبنك لزبون واحد فالخطر المحتمل على مقترض واحد لا يمكن ان يتعدى هذه النسبة من اموال البنك الخاصة.

نسبة تقسيم القرض = مجموع التعهدات / الاموال الخاصة يجب ان تكون اقل من 25% وهذه النسبة كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد تعداها في أحد القروض التي منحها وفاقت هذه النسبة وكانت من طرف المديرية العامة للبنك لمجمع تونيك في سنة 2006

توجد نسبة اخرى هي ان مجموع الزبائن الذين تحصلوا على القروض وتعدت المخاطر المحتملة عليها 15% من مجموع الاموال الخاصة للبنك يجب ان لا تتعدى 10 %.

نسبة تقسيم القرض = مجموع القروض التي تعدت نسبة المخاطر عليها 15% / الاموال الخاصة تكون اقل من 10 %.

توجد نسبة اخرى يعتمد عليها البنك والمتمثلة في معرفة نسبة القروض غير المسددة والتي يمكن حسابها كما يلي:
مجموع الديون غير المسددة / مجموع القروض والتي يجب تخفيضها الى اقل نسبة ممكنة.

❖ **تصنيف مخاطر القروض البنكية:**

وفق التعليمة رقم 91/34 الخاصة بتحديد قواعد تسيير البنوك وفقا للمادة 06 تم تصنيفها تنازليا حسب درجة الخطورة كالاتي:

مخاطر مقدرة بـ 100 % قروض للزبائن (قروض الخزينة، الخصم، الاعتماد الايجاري)، قروض للخواص والتوظيف والمشاركة (أسهم وسندات) والتزامات التوقيع مع الخارج.

مخاطر مقدرة بـ 25 %: وتمثل الاعتماد المستندي (الاستيراد) والكفالات والضمانات الاحتياطية

مخاطر مقدرة بـ 20 %: اللجوء الى البنوك الاجنبية من خلال السحب على المكشوف وقروض التوقيع.

مخاطر مقدرة بـ 05%: اللجوء الى البنوك المحلية التي مقرها بالجزائر من خلال توظيف القروض

مخاطر مقدرة بـ 0 %: حقوق على الدولة وكل ما شابه ذلك.

❖ **تخصيص المؤونات حسب المخاطر:**

تعمل البنوك على القيام بالتغطية اتجاه العمليات التي تقوم بها من خلال تخصيص مؤونات لجميع القروض الممنوحة وذلك حسب الحالة المالية للزبون ومجال نشاطه والظروف المحيطة به وتكون هذه المؤونات الى جانب الضمانات التي يأخذها البنك على كل قرض يقدمه ووثائق التامين وذلك لاعتبارها غير كافية.

1- **الحوق العادية:** وتعتبر هذه الحقوق مضمون وتستحق في تواريخها المحددة ويكون ذلك لقدرة المدين وهو ما تعكسه الوضعية المالية الجيدة له وعند وجود ضمانات حقيقية وكافية وفي حالة القروض المضمونة والمدعمة من طرف الدولة ومنه فأنها لا تشكل خطر كبير على البنك وغالبا ما تخصص لها مؤونة تكون ما بين 1 % و3 % من مجموع هذه الحقوق

2- **قروض مصنفة:** ونجد في هذا النوع من الحقوق الاشكال التالية:

- ✓ **قروض ذات مشاكل محتملة:** وهي التي يتضح منها وجود صعوبات تواجه العميل وعلى قدرته على السداد لأصل الدين والفوائد او كليهما وقد تكون هذه الوضعية عن تغيرات في قطاع نشاط المستفيد ويكون التأجيل ما بين 3 الى 6 أشهر وهي الفترة التي يتحول فيها المدين من حساب 301 الى حساب 387 وتخصص لأي قرض في هذا الحساب مؤونة بـ 30 % من قيمة القرض.
- ✓ **قروض ذات مخاطر عالية جدا:** تتميز هذه القروض بعجز متقدم للحالة المالية للمدين وتحمل درجة عالية من الخطر ويقع القرض في حساب 388 بعد تأجيل الاستحقاق الذي قد يصل الى سنة كاملة وتقدر المؤونة المخصصة له بـ 50 % من قيمة القرض.
- ✓ **القروض الرديئة:** وتمثل هذه غالبا الحقوق المتنازع عليها قضائيا والتي يتم تغطيتها عبر المسالك القضائية والمحاكم ويكون تأثيرها أكبر على البنك كما ان احتمال استردادها يكون تقريبا معدوم ويخصص لمثل هذه الحالات مؤونة بـ 100 %.

وتخصيص هذه المؤونات يؤثر على ميزانية البنك التجاري حيث تعتبر هذه المؤونات خسارة وتسجل في حساب 6 (مصاريف) ثم إذا ما تم الحصول على هذه الحقوق باي من الطرق المذكورة سابقا فأنها تسجل في حساب 7 (ايرادات) وتسجل كإيرادات على المؤونات.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة في حالة الوقوع في الخطر

في حالة عدم كفاية قواعد الرقابة يقوم البنك بتسيير خطر السيولة في حالة الوقوع فيه حيث يجب عليه ايجاد سبيل للخروج من هذه الأزمة فيتبع البنك العديد من الإجراءات هي:

1- اللجوء إلى البنك المركزي:

ويكون اللجوء للبنك المركزي من أجل القيام بعملية إعادة الخصم وهي وسيلة يلجأ البنك بموجبها للبنك المركزي للحصول على السيولة لمقابلة احتياجاته مقابل التنازل عن سندات وأوراق تجارية قام البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة وذلك دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها.

لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وذلك وفق الصيغ التالية:

- ✓ إعادة خصم السندات تمثل عملية تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو الخارج حسب المادة 69.
- ✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات التمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض متوسطة الأجل على أن تتجاوز المدى القصوى 6 أشهر ويمكن تحديدها دون أن تتعدى المدة الكلية 3 سنوات ولا تقوم بها إلا إذا كان هدفها تطوير وسائل الإنتاج ولتمويل الصادرات وإنجاز السكن وهذا حسب المادتين 70و71.
- ✓ خصم السندات العمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية التي لم يتبق عن تاريخ استحقاقها 3 أشهر على الأكثر حسب المادة 72.

بالإضافة إلى شروط أخرى ولسعر الخصم عدة مستويات وهو السعر العادي وسعر الجحيم وسعر الدرك الأسفل من الجحيم فإذا أراد البنك المركزي أن يدفع إلى عدم قبول الأوراق التجارية حدا معينا فإنها لا تخضع للسعر العادي وإنما لسعر الجحيمي ويكون أعلى من السعر العادي كما ان هناك سعر أعلى من سعر الجحيم وهو سعر الدرك الأسفل من الجحيم وذلك للحد من عمليات إعادة الخصم وهذا بأسعار عالية، وبالتالي تكون الفائدة التي يتحصل عليها البنك التجاري كالتالي:

الفائدة بعد الخصم = معدل الفائدة الأول – معدل إعادة الخصم

2- اللجوء إلى سوق ما بين البنوك:

نتيجة القيود التي يفرضها البنك المركزي على اللجوء إلى إعادة الخصم يمكن للبنوك الاعتماد على سبيل آخر يتمثل في اللجوء السوق النقدية ويمكن أن تكون القروض مكلفة خاصة في حالات السياسات الانكماشية للبنك المركزي يمكن أن تتم عملية إعادة التمويل في السوق النقدية إذا توفرت الأموال لدى البنوك الأخرى وتكون بطريقتين:

- ✓ مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان والأمانة.
- ✓ دون تقديم مقابل القرض وتسمى طريقة التمويل على بياض.

وفي حالة عدم كفاية الأموال المعروضة يدخل البنك المركزي السوق النقدية ويكون تدخله بإحدى الطرق التالية:

- **شراء نهائي:** يدخل كمشتري لبعض أنواع السندات العامة والخاصة والتي يحددها بنفسه ويكون التنازل نهائيا ويحصل على مقابلها في تاريخ استحقاقها.
- **اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة:** ويحدد هنا مبلغ للتدخل اليومي حسب تطورات السوق وفي هذه الحالة يقوم البنك طالب التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة مؤقتة هي مدة القرض.
- **اتفاقية إعادة الشراء لمدة 7 أيام:** وتجري على سندات الخزينة التي تنازل عنها البنك لمدة 7 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية غير المؤقتة لهذا البنك.

3- القيام بتصفية أخرى لأصولها أو اللجوء إلى طرح الأسهم في السوق المالي للحصول على سيولة التي تكون بحاجة إليها وتكون في الدول التي لها أسواق مالية فعالة.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل من دراستنا للجانب التطبيقي ببنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تطرقنا الة مجمل الانشطة الممولة من طرف البنك و كيفية دراسة ملفات القرض حيث تختلف الدراسة من قرض استثماري الى قرض استغلالي بحيث تكون دراسة ملف القرض الاستثماري اكثر دقة و شمولية من القرض الاستغلالي و ذلك لطول مدة القرض و المخاطر التي ترتبط به ، حيث يعتمد البنك لتجنب المخاطر بصفة عامة و خطر السيولة بصفة خاصة على التحليل المالي بالاعتماد على علم النسب المالية لمعرفة الوضعية المالية للعميل طالب القرض و دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و ذلك للتقليل من المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك .

خاتمة

خاتمة:

حازت ادارة المخاطر على اهتمام كبير من قبل الباحثين في المجال المصرفي خاصة بعد الازمات التي توالت على النظام المصرفي العالمي حيث حاولت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق جملة من القواعد و التوصيات التي من شانها ان تعزز الانظمة المصرفية في مواجهة المخاطر و ادارتها ، و من خلال الدراسة فان تقدير درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك بسبب منحه الائتمان نجد انه على البنك التجاري ان ياخذ بعين الاعتبار عوامل اساسية تتمثل في عامل شخصي و اخر مالي و عامل اقتصادي اضافة الى عوامل اخرى و لتحليل هذه العوامل فان البنوك التجارية تملك ادارة استعلامات و التي يتوقف وجودها و حجمها على حجم البنك حيث تعمل هذه الاستعلامات عن طريق الحوث الميدانية لسمعة و نشاط المتعامل حتى منحه الائتمان و كذلك الحصول على المعلومات عن طريق مركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي حيث تعتمد البنوك في اتخاذ قراراتها النهائية في القرض من عدمه على ادوات التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية المختلفة لتحليل المخاطر و اتباع قواعد الحذر لتجنب الوقوع في اخطار كبيرة تهدد سلامة المركز المالي للبنك .

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا الى النتائج التالية :

1- البنك عنصر اساسي و فعال في حلقة النمو الاقتصادية لكل الدول و الركيزة الاساسية لكل اقتصاد .

2- تمثل المخاطر الجزء الذي يهدد كيان البنك و يهدم وضعه المالي خاصة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية و الناجمة عن عدة عوامل داخلية و خارجية

3- ان مخاطر السيولة من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة او تقليدية يصعب الحكم فيها سواء على المستوى المحلي او العالمي

4- هناك اسلوبين رئيسيين لادارة المخاطر الاسلوب الاول عن طريق التحكم في المخاطر من خلال تخفيف تكاليف هذه المخاطر الى أدنى ما يمكن و تشمل تحاشي المخاطر و التقليل منها و الاسلوب الثاني تمول المخاطر عن طريق ضمان الاموال لتعويض الخسائر الناتجة عن المخـــاطر التحوطات و تحويلها.

5- اتباع مقررات لجنة بازل يعطي البنوك قدرة اكبر على معرفـــــة المخاطر و تحديدها و مواجهتهـــا و معرفة وضعية البنوك في البنية المصرفية العالمية .

6- بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك يتعرض لجميع المخاطر مثله مثل البنوك الاخرى و هو يعتمد على عدة طرق للحد من هذه المخاطر بصفة عامة و مخاطر السيولة بصفة خاصة

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

توصلنا الى ان هناك فرضية خاطئة و هي ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يتعرض لجميع انواع المخـــــاطر و التي يقوم بمواجهتها وفقا للقواعد الاحترازية للبنك المركزي و من خلال الدراسة اتضح ان ليس البنك المركزي وحده المسؤول عن تحديد هذه القواعد الاحترازية بل تتدخل ايضا هيئات دولية في شكل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستمد منها البنك المركزي هذه القواعد الاحترازية من خلال توصيات اللجنة .

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بتكوين كفاءات عالية تزود بها البنوك الجزائرية من اجل رفع و ترقية مستويات الخدمات المقدمة و كذا القيام بدراسات وافية و شاملة لملفات القرض من خلال برامج تدريبية مستمرة

2- توعية موظفي البنك و اقامة دورات تكوينية و برامج تدريبية للتعرف على اهمية ادارة المخاطر المصرفية في البنك و كيفية استخدام التقنيات الحديثة لادارتها .

3- على البنوك الاحتفاظ بنسبة السيولة المناسبة و الكافية لمواجهة السحوبات المفاجئة للعملاء

4- ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية و الخارجية لانشطة البنوك من قبل البنوك المركزية

5- وجوب التزام البنوك بتطبيق انظمة فعالة في مجال ادارة المخاطر و تطبيق الانظمة الصادرة عن البنك المركزي فيما يخص مقررات بازل 3 .

6- تعزيز و تطبيق مركزية ادارة المخاطر بالبنوك بكفاءات ذات خبرة في الاختصاص .

آفاق البحث :

و يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق و أدق في مجال إدارة المخاطر نظرا لتنوع و تطور الأنشطة المصرفية ما يفتح الباب لظهور مشاكل و صعوبات جديدة لتكون آفاق بحث جديدة :

- النماذج الإحصائية و التحليلية الجديدة لإدارة المخاطر .
- إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل الأخيرة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد الدراسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، أبو ظبي 2010.
2. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة 2000.
3. أسامة محمد الغولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر 2000.
5. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار المعارف، مصر 2005.
6. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
7. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، "أفراد-شركات-بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
9. طرف الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار النشر مكتبة الملك، ط2003.
10. عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2000.
11. عبد الغفار حنفي، إدارة المصاريف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002.
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
13. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل تنمية استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2000.
14. محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.
15. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط1، دار زمزم ناشرون وموزعون 2010.
16. مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، دار الفكر، الإسكندرية 1985.

ب) الأطروحات والمذكرات:

17. بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية، (مع إشارة خاصة للجزائر)، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.

18. تتبيرت محمد، عيادي محمد أمين، تسيير الخطر البنكي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية، المركز الجامعي، خميس مليانة، 2008.

19. دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآليات تسييرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015

20. زديري سارة، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

ت) الملتقيات:

21. بوهزة محمد، إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات ومستقبل النظام الصرفي العالمي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-22 أكتوبر 2009.

ث) المجلات:

22. بركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد، عادل رضوان، القروض البنكية الاستثمارية، دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 6، جوان 2018.

ج) المراجع باللغة الأجنبية:

23. Joël Bessis. Risk Management in Banking. TohnWiley& sons (Id 2009).

ح) مراجع الأنترنت:

24. محاضرات في إدارة المحاضر المصرفية

http://www.univ.bouira.dz.2014p60(universitésdebouira)

الملاحق

الملحق رقم 01:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

(ANNEXE 2 MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

ORGANE DE DECISION : .....

AGENCE DOMICILIATAIRE : .....

EMPRUNTEUR : .....

N° DE COMPTE : .....

TYPE DE PRET OU DE CREDIT	MONTANT	Validité "1"	Limité utilisat. "2"	Durée amort. "2"	Différe. Partiel "3"	Différe. Total "3"	Taux ou marge "3"	TAUX COMMISSION ENGAGT.

Montant concours définitif : ..... Pourcentage subvention : .....

GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : .....

GARANTIES ET RESERVES NON BLOQUANTES : .....

OBSERVATIONS : .....

1" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.
2" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement.
3" A servir pour les crédits d'investissement.

Réf. : AUTO. 1

SIGNATURE (S) HABILITE (S)

Fait à ..... le .....

الملحق رقم 02:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BADR

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de deux milliards deux cents millions de dinars (2.200.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et, ...

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.

L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomittante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et interêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.